Spatial analysis of the outputs of technical education and vocational training in industrial Iraq and its role in the development of the industrial sector

التحليل المكاني لمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني الصناعي في العراق ودورها في تنميه القطاع الصناعي

م. د سلام فاضل علي
جامعة بغداد- كلية التربية للعلوم الانسانية-ابن رشد

المستخلص

تؤكد الدراسات على أهمية ودور العنصر البشري المؤهل في عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما التنمية الصناعية، والعراق وهو مقبل على عملية الأعمار وإعادة البناء فهو اليوم بحاجة ماسة للقوى العاملة الماهرة من الكوادر الوسطى والمتقدمة.

يهدف البحث الى التعرف على الجهات الرئيسة للتعليم التقني والتدريب المهني في العراق وتباينها المكاني ،ونوعية مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني للوقوف على الصعوبات التي يواجها ووضع السبل والتوصيات للتغلب عليها، فضلاً عن توفير البيانات والمعلومات عن التخصصات والفروع المهنية وانواع الدورات التدريبية التي تقوم بإعداد وتأهيل مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني التي تتلاءم مع سوق العمل في القطاع الصناعي وواقع القطاع الصناعي وحجم قوة العاملة فيه وقدرته على توفير فرص العمل.

وتتلخص مشكله البحث في ان اتساع الفجوة بين قطاع التعليم والتدريب المهني والقطاع الصناعي خلال السنوات الماضية في البلاد من خلال عدم قدرة مخرجاته الأول علي تلبية احتياجات سوق العمل في القطاع الصناعي من حيث الكم والنوع، وضعف كفاءة سوق العمل في الثاني (القطاع الصناعي) وعدم مقدرته على استيعاب مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وجعلها قوي بشرية فاعلة بتوفير فرص العمل لهم.

إن المشكلة التي تواجه القطاع الصناعي في العراق هي ليس عدم توفر تلك الأيدي العاملة الماهرة والوسطية اللازمة لأداره ذلك القطاع وإنما ترتبط هذه المشكلة ارتباط وثيقا بعدم توفر المعلومات المحددة والدقيقة عن متطلبات سوق العمل في القطاع الصناعي الحالية والمستقبلية من القوى البشرية وتخصصاتها ومؤهلاتها بحيث يتم بناءَ عليها تصميم العمليات التعليمية والتدريبية التقنية والمهنية ، فضلاً عن ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الصناعي.

توصل البحث الى عدد من التوصيات والاستنتاجات منها.

• تعدّد الوزارات والهيئات والجهات التي تتولى مهام وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني، وهذا يجعلها منظومات مجزأة ومبعثرة لاسيما في ضوء ضعف التنسيق بينها. ركزت منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في السابق على إكساب الملتحقين بمهارات تمكنهم من العمل في القطاع العام، وقد لعبت في تلك الحقبة دوراً مهماً، ولكن الحقبة الحالية تستدعي إحداث تغيير في المنظومة يواكب متطلبات هذه الحقبة من حيث التركيز على حاجات القطاع الصناعي العام والخاص ومتطلباته.

• دعم القطاع الصناعي الخاص لما له من دور في توفير فرص العمل لاستيعاب مخرجات التدريب والتعليم المهني من خلال دعم أسعار الوقود ودعم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة عن طريق فرض التعرفة الجمركية ، توفر أجهزة التقييس والسيطرة النوعية ومنع دخول سلع صناعية غير مطابقة للمواصفات العالمية ومنافسة للسلع المحلية الملتزمة بالمواصفات المعتمدة عالميا او محليا ، حل أزمة الطاقة الكهربائية في البلاد، فضلا عن توفير التمويل وخفض كلف القروض الصناعية للصناعيين. استحداث اختصاصات جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل الصناعي العراقي ولاسيما (الصناعات البلاستيكية والنفطية، تصفية وتعقيم المياه ،صيانة وادامة السفن والطائرات وصياغة الذهب وغيرها من التخصصات الحديثة المطلوبة في سوق العمل العراقي.

Abstract

Studies confirm the importance and the role of the human element in the qualification process of economic development, and Iraq on the verge of a process of reconstruction and rebuilding is today in dire need of skilled workforce from Central and advanced cadres.

The research aims to identify the main actors for Technical Education and Vocational Training in Iraq and contrast spatial, and quality of technical education output and vocational training to find out the difficulties they faced and the development of ways and recommendations to overcome them, as well as provide data and information on specialties and branches professional and the types of courses that prepare and qualify outputs technical education and vocational training that fit with the labor market in the industrial sector and the reality of the industrial sector and the size of the labor force and its ability to create jobs.

The main problem of the research in the widening of the gap between education and vocational training sector and the industrial sector over the past years in the country by not first outputs 's ability to meet the labor market needs in the industrial sector in terms of quantity and quality, and the weakness of the labor market efficiency in the second (industrial sector) and lack of ability to absorb education and training institutions and to provide the appropriate output conditions to contain strong and make it a human actor to provide job opportunities for them.
The problem faced by the industrial sector in Iraq is not the absence of such skilled manpower and moderation crisis management that sector, but this problem are closely not to provide specific and accurate information on labor market requirements in current and future manpower and specializations, qualifications industrial sector link so are building them the design of educational and training operations and technical professional, as well as weak absorptive capacity of the market of industrial action.
The research found a number of recommendations and conclusions from them.
•multiplicity of ministries, agencies and authorities charged with the tasks and programs of vocational and technical training and education, and this makes systems are fragmented and scattered, especially in light of the lack of coordination among them. Education system and vocational and technical training has focused in the past to give the attending skills that enable them to work in the public sector, it has played in that era an important role, but the current era calls for a change in the system keep pace with the requirements of this period in terms of focusing on public and private industrial sector and its requirements needs.
•private industry support because of its role in providing employment opportunities to absorb the vocational education and training outcomes by supporting fuel prices and support the local product's ability to price competition with similar goods imported by imposing tariffs, provide standardization and quality control and prevent the entry of industrial goods devices is matching global competition with the specifications of local goods are committed to standards internationally approved or locally, resolving power crisis in the country, as well as the provision of funding and reduce industrial loans assigned to Canaan . new terms of reference fit the labor market needs, especially (plastic and oil industries, filter and disinfect water, maintenance and sustaining Ships, planes and formulation gold and other modern disciplines required

المقدمة:-

يعد التعليم التقني والتدريب المهني في عصرنا الحالي موضوعا أساسيا ومن الموضوعات ذات الأهمية الخاصة نظرا لمالهُ من ارتباط مباشر في تهيئه القادرين على العمل من أفراد المجتمع للحصول فرصة عمل من خلال اكتسابهم المهارة اللازمة لأداء عمل معين والمبنية على تدريب جيد وكفوء والانخراط في سوق العمل ، وفضلاً عن تلبيتها لحاجه المشاريع من الملاكات الوسطى المتدربة والعمالة الماهرة والكفؤة إنتاجيا لأي قطاع من القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي ، والذي أصبح يحتل مكان الصدارة في أولويات عدد كبير من الدول الصناعية بشكل عام والدول النامية بوجه خاص.

وهناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات مما يسهم في زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي للشعوب . وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي توكد على وجوب ان تكون القوى العاملة مثقفة ومتعلمة ومتدربة ،حيث لا مكان في القرن الواحد والعشرون للعضلات بدون ذكاء وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقا للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل .حيث ان التعليم والتدريب المهني قد صمم ليكون ارتباطاً بين التعليم والعمل.

وتؤكد جميع الدراسات على أهمية ودور العنصر البشري المؤهل في عملية التنمية الاقتصادية، والعراق وهو مقبل على عملية الأعمار وإعادة البناء فهو اليوم بحاجة ماسة للقوى العاملة الماهرة من الكوادر الوسطى والمتقدمة.

مشكلة البحث:-

يعد توفير واستيعاب الأيدي العاملة الفنية الماهرة ذات الكفاءة إحدى العوامل المؤثرة في تنمية القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعية منها .اذا تهيئة الفرد للالتحاق بالعمل هو تحضير للعمل نفسة.

من بين أهم مقومات القطاع الصناعي في العراق هي توفر تلك الأيدي العاملة الماهرة والوسطية ألازمه لأداره ذلك القطاع ويرتبط هذه ارتباط وثيقا بمستوى ما تقدمه المؤسسات التعليمية والتدريبية ومنها إن لم تكن أهمها مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني الحكومية حيث يتولى خريجو ها مسؤولية القيام بالإعمال الفنية والمهنية والتقنية التي يطلبها القطاع الصناعي

ان اتساع الفجوة بين قطاع التعليم والتدريب المهني والقطاع الصناعي خلال السنوات الماضية في البلاد من خلال عدم قدرة مخرجاته الأول علي تلبية احتياجات سوق العمل في القطاع الصناعي من حيث الكم والنوع، وضعف كفاءة سوق العمل في الثاني (القطاع الصناعي) وعدم مقدرته على استيعاب مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وجعلها قوي بشرية فاعلة بتوفير فرص العمل لهم.

من هنا تتلخص مشكله البحث في التساؤل التالي.

((ما مدى كفاءة مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني وملائمتها لاحتياجات القطاع الصناعي من القوى العاملة وقدرة القطاع الصناعي على استيعابها وتوفير فرص عمل لها))

فرضية البحث:-

إن تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني يعتمد على الفرص الاقتصادية الحقيقية الموجودة في سوق العمل ،أي إن توسيع التعليم والتدريب المهني يجب أن يرتبط بالقطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي.

وللتعليم والتدريب المهني والتقني اهمية كبيرة في توفير القوى العاملة الوسطية التي ترفد التنمية في البلاد ولاسيما الصناعية منها بالقوى العاملة القادرة على رفع مستوى الانتاج وتحسينه.

إن المشكلة التي تواجه القطاع الصناعي في العراق هي ليس عدم توفر تلك الأيدي العاملة الماهرة والوسطية ألازمه لأداره ذلك القطاع وإنما ترتبط هذه المشكلة ارتباط وثيقا بعدم توفر المعلومات المحددة والدقيقة عن متطلبات سوق العمل في القطاع الصناعي الحالية والمستقبلية من القوى البشرية وتخصصاتها ومؤهلاتها بحيث يتم بناءَ عليها تصميم العمليات التعليمية والتدريبية التقنية والمهنية ، فضلاً عن ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الصناعي بسب ضعف النشاطات الاقتصادية والإنتاجية الصناعية وتذبذب معدلات النمو فيه للاعتماد على المورد النفطي خلال السنوات الماضية أدى إلى تدهور التنمية الصناعية الإنتاجية وانعدام مشاريعها ،وتذبذب أسعاره(النفط) اثر بشكل سلبي على تنفيذ خطط التنمية المستهدفة للقطاع الصناعي .حيث أن التنسيق بين الطرفين لا وجود له.مما قلل من إمكانية القطاع الصناعي على استيعاب تلك المخرجات وتوفير الفرص الوظيفية لها في سوق العمل الصناعي.

أهداف البحث:-

- التعرف على الجهات الرئيسة للتعليم التقني والتدريب المهني في العراق .
- التعرف على نوعية مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني للوقوف على الصعوبات التي يواجها ووضع السبل والتوصيات للتغلب عليها.
- توفير البيانات والمعلومات عن التخصصات والفروع المهنية وانواع الدورات التدريبية التي تقوم بإعداد وتأهيل مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني التي تتلاءم مع سوق العمل في القطاع الصناعي.
- التعرف على واقع القطاع الصناعي وحجم قوة العاملة فيه وقدرته على توفير فرص العمل.

منطقة البحث:-

تتحدد منطقة الدراسة جغرافياً بجمهورية العراق بحدودها الادارية المتمثلة بثمانية عشر محافظة ماعدا(محافظات اقليم كردستان) .أنظر خارطة (1) زمانيا فالعام 2013 يعد العام الذي ارتكز عليه البحث في بيان مخرجات التدريب المهني والتعليم التقني في البلاد .

مفاهيم ومصطلحات البحث:-

- التدريب:-

يعرف التدريب بأنه نشاط مخطط يهدف إلى إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان، وتحصيل المعلومات التي تنقصه، وزيادة إنتاجيته ومعدلات أداء الفرد في عمله بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل وظهور فاعليته مع السرعة والاقتصاد في التكلفة وفي الجهود المبذولة وفي الوقت المستغرق[1].

- التعليم التقني والمهني :-

هو العملية التربوية التي تقوم على دارسه التقنيات، فضلاً عن عملية التعليم العام والغرض منها اكتساب وتطوير المهارات والاتجاهات وكل ما ينضوي تحت التعليم العملي وليس النظري فقط وهي كل ما يخص المهنة في مختلف مناحي الحياة ،ويقسم الى[2].

1- التعليم التقني:
نمط من التعليم الجامعي يلتحق في هذا المستوى من التعليم من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الثانوي بفروعه ومساراته المختلفة، ومدة الدراسة في الغالب بين سنتان و أربع سنوات، ويلتحق الخريج إما في سوق العمل بحسب المستوى الفني (التقني) أو في تعليم جامعي أعلى وفقا لشروط ومعايير محددة.

2- التعليم المهني:
نمط من التعليم الثانوي يدخله الطالب الذي انهى المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فية ثلاث سنوات وتتوزع الدراسة الى فروع (الصناعي ،الزراعي، والتجاري).تنتهي في معظم الأحيان باختبارات تقييميه على المستوى البلاد. ويلتحق الخريج إما في سوق العمل بفئة مستوى العامل الماهر أو في التعليم العالي (المعاهد أو الكليات) وفقاً لشروط ومعايير محددة.

خريطة (1) منطقة الدراسة

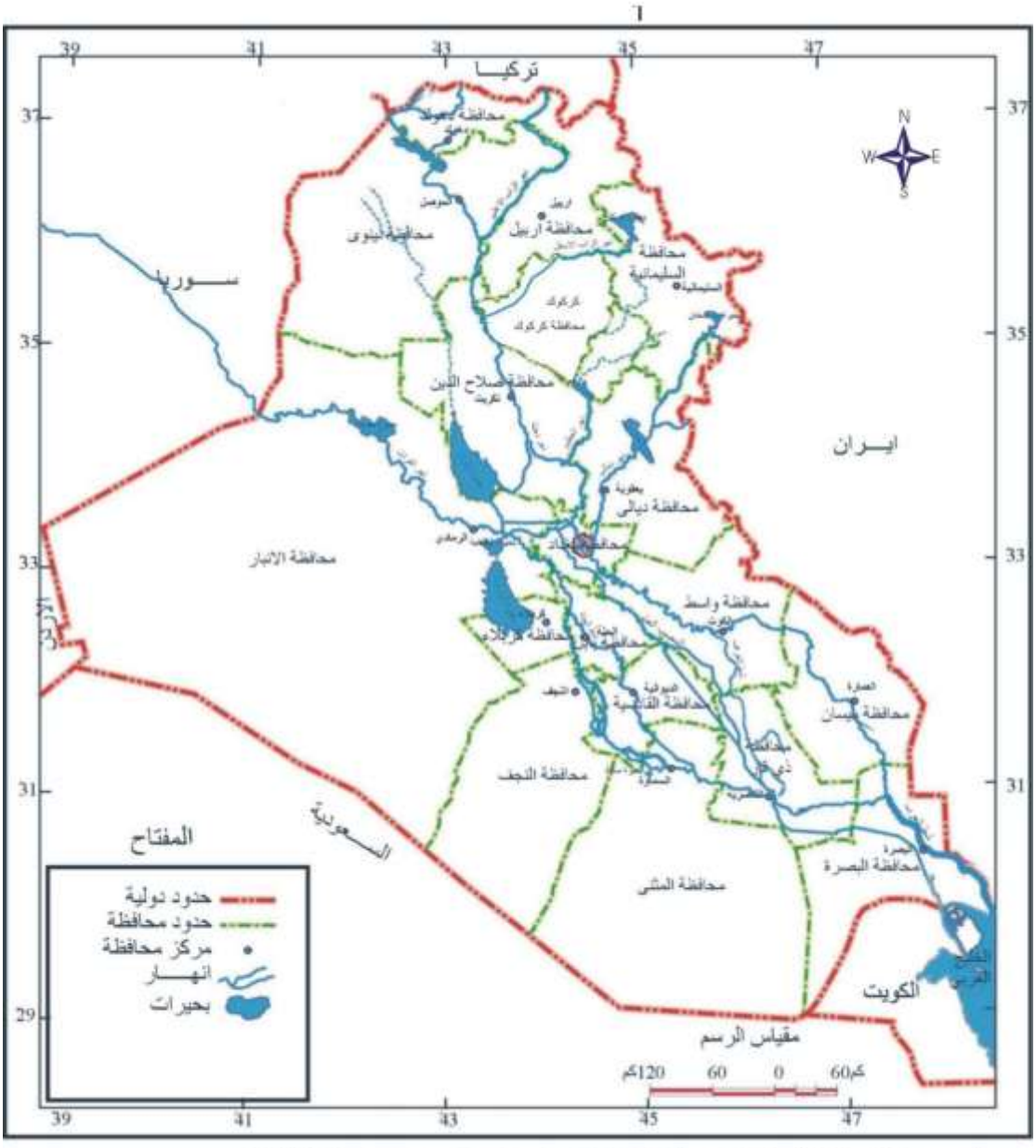

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس 1/ 1000000 ، لسنة2012.

المبحث الاول

مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني

تتمثل الجهات الرئيسة التي تقدم التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق بالاتي

أولاً- المديرية العامة للتعليم المهني التابعة لوزارة التربية.

ثانياً- هيئة التعليم التقني.

ثالثاً- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

أولاً- المديرية العامة للتعليم المهني التابعة لوزارة التربية•:-

يهدف التعليم المهني الى تهيئة القوى العاملة المدربة كماً ونوعاً لكل أنواع العمل المهني عن طريق اكساب المتعلمين كفاءة مهنية في حرفة معينة مختارة عن طريق تزويدهم بالمعارف الفنية والمعلومات المرتبطة بالمهنة وعن طريق اكسابهم المهارات اليدوية والنظرية والاتجاهات السليمة اللازمة للعمل المهني.[3]

بلغ عدد المدارس المهنية (294) مدرسة مهنية في العام الدراسي 2012-2013 منها (197) مدرسة مهنيه صناعية تشكل ما نسبته 67% ، والمدارس المهنية التجارية (86) مدرسة تشكل نسبة قدرها 29%،والمدارس المهنية الزراعية (7) مدارس بنسبة 2،5%،ومدارس الفنون المنزلية (4) مدارس بنسبة 1،5%.لاحظ الجدول(1).

وتتوزع هذه المدارس حسب الجنس على (200) للبنين بنسبته (69%) و (74) مدرسة للبنات ما نسبته (26%) و(20) مدرسة مختلطة نسبتها (5%)..وبلغت المدارس التي تمتلك بناية مستقلة (203) مدرسة، والتي تداوم بشكل ضيف مع مدرسة أخرى (91) مدرسه.[4]

توفّر المديرية العامة للتعليم المهني التابعة لوزارة التربية التدريب والمعدات للمدارس المهنية، وتستضيف هذه المدارس سنوياً 25,000 طالب بدوام كامل. وبشكل عام يتم توفير أكثرمن 95% من التدريب المهني والتقني في العراق من خلال المدارس الحكومية وتتوزع حسب الفروع كما في الجدول (1) الذي يوضح إعدادها ونسبة مدارس كل فرع.

جدول (1) أعداد المدارس المهنية حسب الفروع

الفرع	العدد	النسبة %
الصناعي	197	55.2
التجاري	**86**	29
الزراعي	**7**	2.5
الفنون المنزلية	**4**	1.5
المجموع	294	100

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على.

وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني ،دليل اعداد الطلبة (2012-2013)،2013.

من خلال الجدول(1) يتضح أن المدارس الصناعية تحتل المرتبة الاولى حيث تشكل أكثر من ثلثي المدارس المهنية وهي قابلة للزيادة وهي مدارس تضم اكثر من عشرين تخصصاً صناعياً هي (الكهرباء والميكانيك والسيارات وألإلكترونيك والمعادن وصيانة الحاسبات والنجارة والتصميم والخياطة والتدفئة والتبريد والمكننة الزراعية والصناعات الكيمياوية والرسم الهندسي والنسيج والطباعة والخزف والسيراميك والاتصالات والنماذج) قابلة للتوسع في حال فتح اختصاصات جديدة فيها وتوفير مستلزمات التدريب العملي.[5]

في حين تحتل المدارس التجارية المرتبة الثانية والمدارس الزراعية بالمرتبة الثالثة، واخيراً تأتي الفنون المنزلية بالمرتبة الرابعة.

•أنشئت اول مديرية عامة للتعليم المهني في العراق عام 1985 واصبح التعليم المهني مستقلاً عنى باقي انواع التعليم.(مصدق جميل حبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية ،منشورات وزارة التربية والاعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد ،ص237.)

في حين بلغ المجموع الكلي لخريجي المدارس المهنية للعام الدراسي 2012-2013 حوالي (56289) خريج لجميع الفروع وكافة الاختصاصات، يشكل عددهم في المدارس المهنية الصناعية (37645)،ما نسبته حوالي 67%من خريجي المدارس المهنية كافة.

ويبلغ عدد الذكور (41245) نسبتهم (73.28%) وعدد الإناث (15044) ونسبتهن (26.72%) الجدول (2) والشكل(1) يبين توزيع الطلاب الخرجين حسب الفروع والنسبة المئوية لكل فرع.

جدول (2) عدد الطلاب الخريجين حسب الفروع المهنية للعام الدراسي 2012-2013

الفرع	العدد	النسبة
الصناعي	**37645**	66.8
التجاري	**15150**	27.00
الفنون المنزلية	**2658**	4.7
الزراعي	**836**	1.5
المجموع	56289	100

المصدر:-من عمل الباحث بالاعتماد
وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني ،قسم الابنية المدرسية ،بيانات عن طلاب التعليم المهني للعام الدراسي 2012-2013

شكل (1)
عدد الطلاب الخريجين حسب الفروع المهنية للعام الدراسي 2012

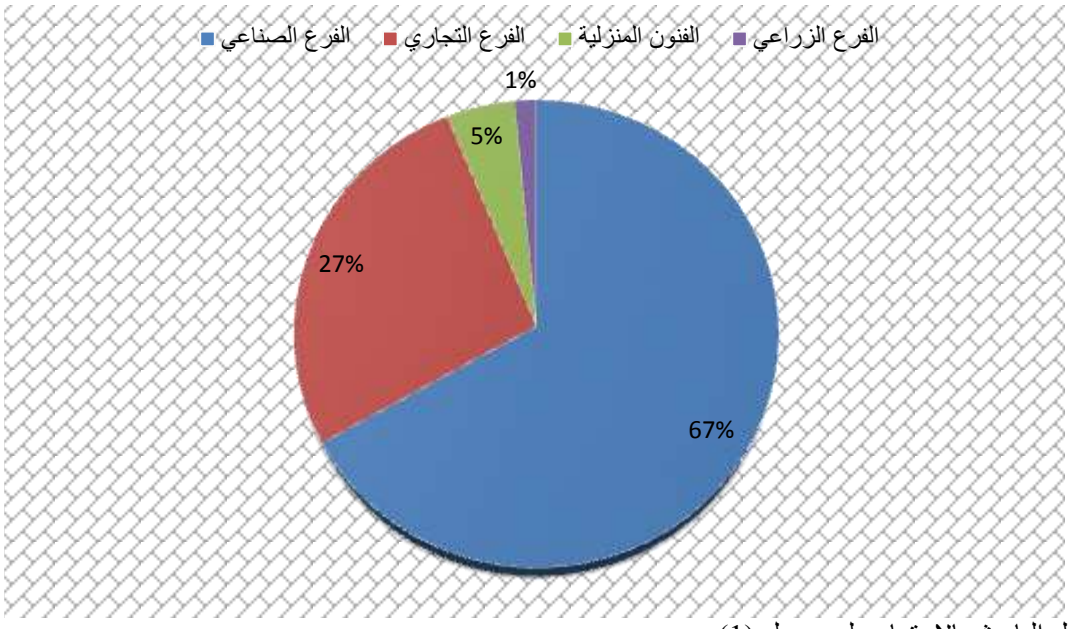

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1).

يتضح من الجدول(2) والشكل(1) ان طلبة الفرع الصناعي يشكلون العدد الأكبر يليهم طلاب الفرع التجاري ثم طالبات الفنون المنزلية وأخيرا طلاب الفرع الزراعي.

خريطة (٣) اعداد الطلاب وعدد المدارس والخريجين في العراق لعام ٢٠١٤

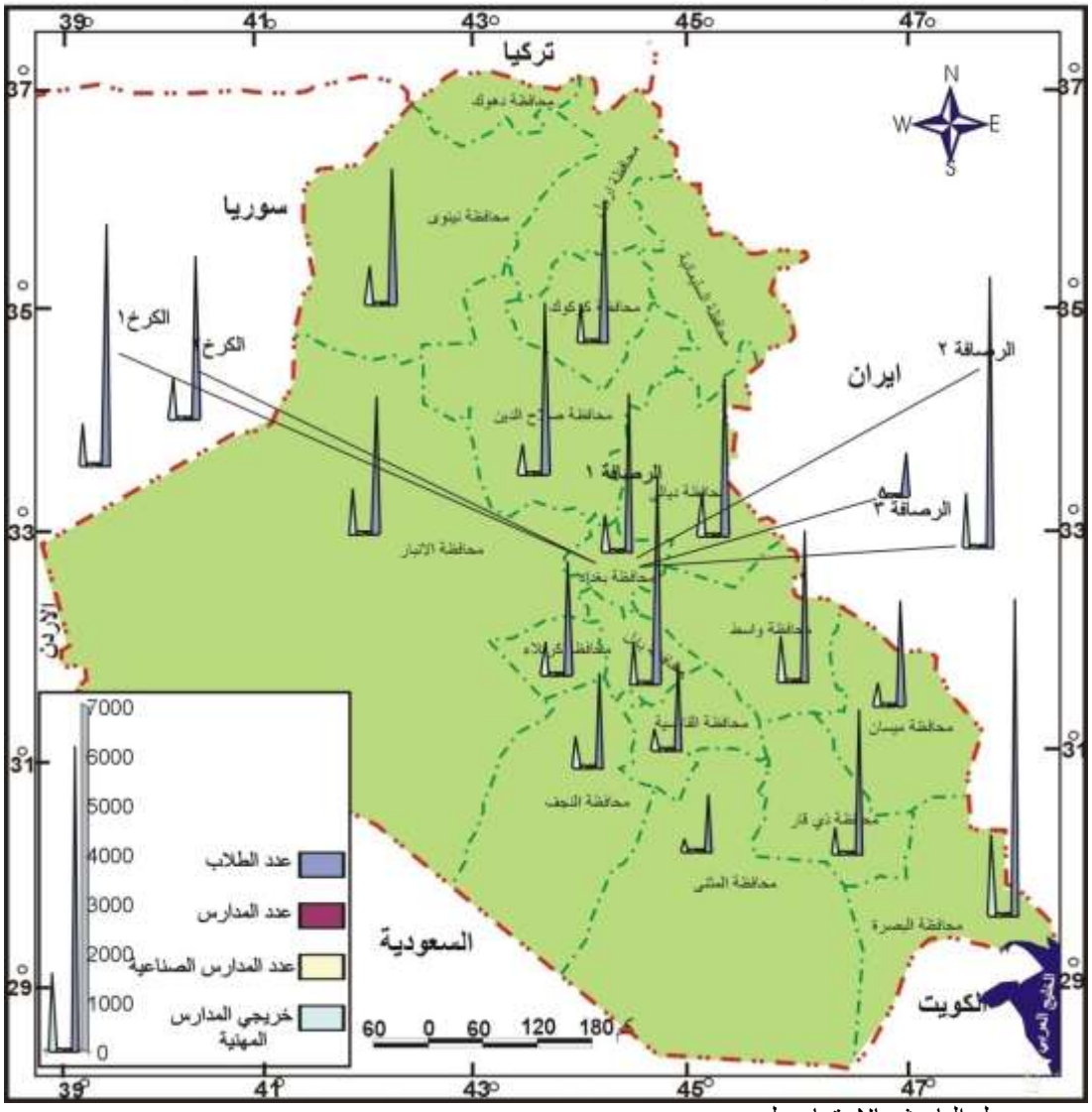

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على.

1-الهيئه العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية،1-2012،1000000.

2-وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني، قسم الابنية المدرسية ،بيانات عن طلاب التعليم المهني للعام الدراسي 2012-2013.

جدول (3) أعداد الطلاب الخريجين موزعين على فروع التعليم المهني في المحافظات وعدد المدارس المهنية الصناعية وعدد الخرجين فيها لعام 2013

القسم/ المحافظة	عدد الطلاب	عدد المدارس المنهية	عدد المدارس المهنية الصناعية	خريجي المدارس المهنية الصناعية
البصرة	6172	17	12	1556
الرصافة/2	5260	25	16	1031
الكرخ/1	4695	24	11	806
بابل	4022	14	8	801
صلاح الدين	3334	21	17	569
الكرخ/2	3169	17	11	815
ديالى	3076	14	13	821
الرصافة/1	3058	20	15	694
واسط	2950	12	10	858
ذي قار	2785	11	7	505
كركوك	2783	19	16	738
الانبار	2656	19	12	867
نينوى	2618	17	11	735
كربلاء	2207	8	7	621
ميسان	2040	12	6	419
النجف	1839	6	7	592
الديوانية	1698	8	5	391
المثنى	1106	5	3	230
الرصافة/3	821	5	3	178
المجموع	56289	274	197	14028

المصدر:-من عمل الباحث بالاعتماد على1- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني ،دليل اعداد الطلبة (2012-2013)،2013. 2-وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني، قسم الابنية المدرسية ،بيانات عن طلاب التعليم المهني للعام الدراسي 2012-2013.

في الجدول رقم (3) أعلاه تتفاوت إعداد طلبة المهني في الفروع كافة من محافظة الى أخرى، فتأتي في المرتبة الأولى محافظة بغداد ب(17003) طالب شكلوا نسبة وصلت الى (31%)تلتها محافظة البصرة بـ (6172) طالب، وتأتي في المرتبة الأخيرة محافظة المثنى بـ (1106) طالب.

اما من حيث المدارس المهنية الصناعية فتأتي في المرتبة الاولى محافظة بغداد ب(46)مدرسة تلتها محافظة صلاح الدين ب(17)مدرسة ،وتأتي في المرتبة الأخيرة محافظة المثنى من ناحية عدد المدارس .أما من ناحية عدد الخرجين فاحتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى ب(2524)خريج تلتها البصرة بالمرتبة الثانية في حين جاءت محافظة الديوانية في المرتبة الأخيرة.

ثانياً- هيئة التعليم التقني:-

ان التعليم التقني في العراق قد تأسس منذ سبعينيات القرن الماضي وتتولى هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية التعليم التقني على المستوى الجامعي. وتضم كل من 1-الكليات التقنية 2- المعاهد التقنية

1-الكليات التقنية:-

في ضوء قانون الهيئة لعام 1976 قامت الهيئة بتأسيس الكليات التقنية منذ عام 1993 ولحد ألان وتسعى الهيئة إلى تحقيق إعداد أخر تقنية بمستويات تعليمية متعددة مؤهلة علميا وعمليا قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وممارسة العمل حال تخرجها لاطلاعها المسبق على بيئة العمل.

الكليات التقنية تقدم برامج تدريبية تطبيقية لحملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها في مرحلة الدبلوم ما فوق الثانوي لتأهيلهم قوىً عاملة متخصصة تقنيًا. ونتيجة ما تشهده قطاعات التنمية في البلاد من نمو قياسي متصاعد تزايدت معه الحاجة إلى مخرجات برامج التدريب التقني والمهني وجعلته في مقدمة قطاعات الموارد البشرية المعول عليها في الوفاء بمتطلبات واحتياجات القطاعات التنموية من القوى العاملة الوطنية المؤهلة في المجالات التقنية المختلفة، فقد حرصت المؤسسة في إجراءاتها وخطواتها على مواكبة احتياجات البلاد الآنية والمستقبلية، وعملت على التوسع في إنشاء الكليات التقنية لتغطي جميع مناطق البلاد، وتَتوجّه هذه الكليات في برامجها إلى خريجي الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي لاستيعاب شريحة من هؤلاء الخريجين بهدف تأهيلهم في التخصصات المهنية والتقنية، حيث يحصل المتخرج على شهادة البكالوريوس في أحد التخصصات التقنية، او في التخصصات الإدارية والمالية والأعمال).

تضم الهيئة (16) كلية تقنية يبلغ عدد تخصصاتها (38) بواقع (20) هندسيا وصناعياً ،(7) طبيا وصحيا ،(4) زراعيا ،(5) أداريا،(2)فنون تطبيقية وبعض كليات الهيئة تمنح شهادات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه التقني في التخصص [6].بلغ عدد المتخرجين من الكليات التقنية في عام 2013 (2743) خريج من جميع الكليات التقنية في البلاد ما عدا إقليم كردستان . لاحظ الجدول(4) والخريطة (3).

جدول(4) الكليات التقنية وعدد الخريجين في العراق لعام 2014

ت	اسم الكلية	عدد الخرجين
1	الكلية التقنية الهندسية-النجف	214
2	الكلية التقنية الهندسية- البصرة	335
3	الكلية التقنية الهندسية- الموصل	120
4	الكلية التقنية الهندسية-بغداد	146
5	الكلية التقنية الصحية-الكوفة	388
6	الكلية التقنية الصحية-البصرة	201
7	الكلية التقنية الصحية والطبية-بغداد	199
8	الكلية التقنية الزراعية-الموصل	384
9	كلية التقنيات الهندسية الكهربائية والالكترونية-بغداد	121
10	الكلية التقنية-المسيب	254
11	الكلية التقنية-كركوك	381
	المجموع	2743

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي(2012-2013)،جداول متفرقة.

خريطة (3) اعداد الخريجين للكليات التقنية في العراق لعام ٢٠١٤

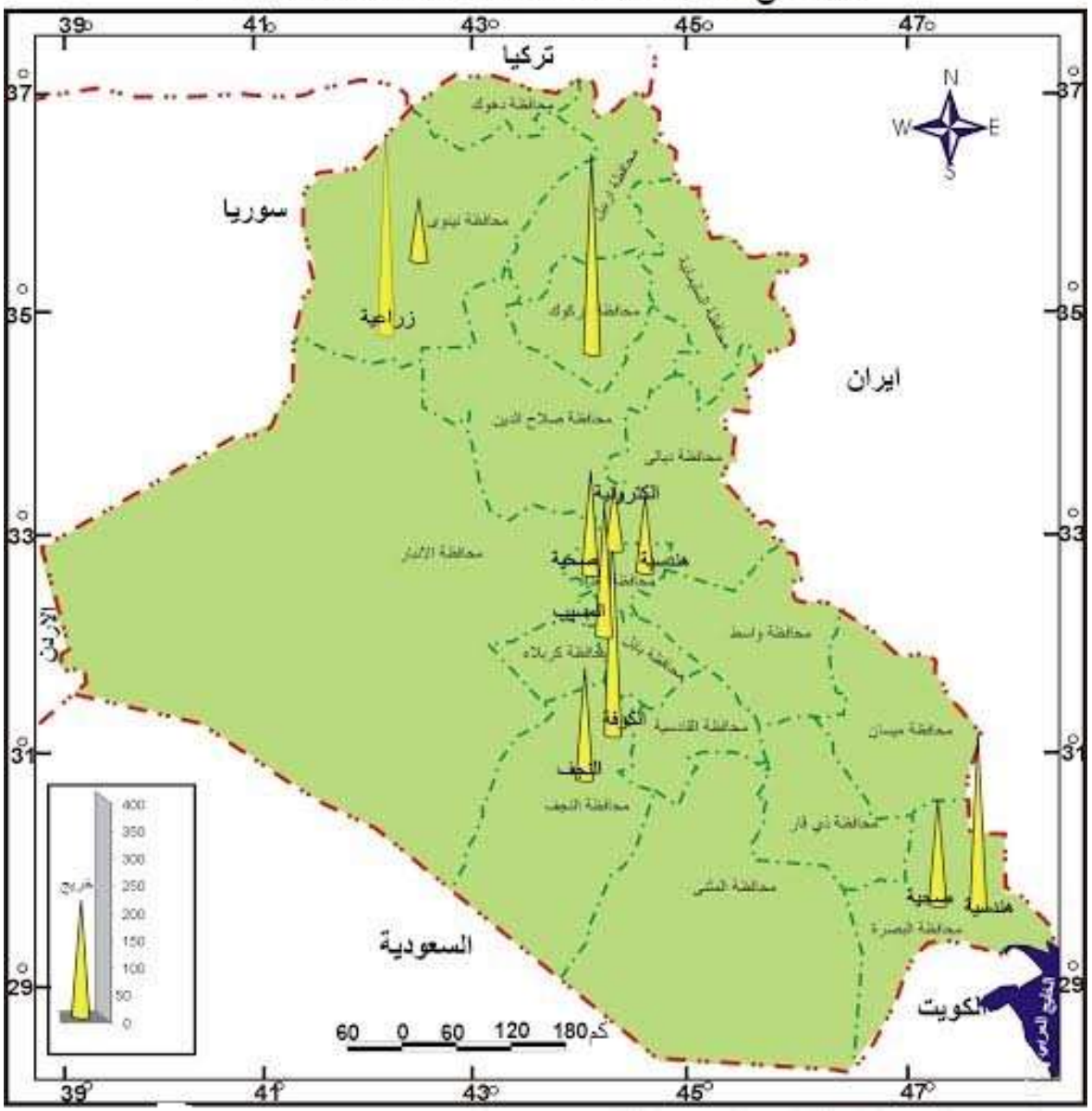

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على .جدول (4) والهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية،1-2012،1000000.

2- المعاهد التقنية

تهدف الهيئة إلى نشر التعليم والتدريب بما في ذلك التعليم مدى الحياة والنهوض بمستواه العلمي والتطبيقي وخلق ملاكات فنية تقنية قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة للتطورات الكبيرة في جميع التقنيات تضم الهيئة (28) معهدا تقنيا يبلغ عدد تخصصاتها (67) تخصصا بواقع (28) هندسيا وصناعيا ،(15) صحيا وطبيا ،(12) إداريا ، (7) زراعيا ،(5) تخصصا للفنون التطبيقية لاحظ الجدول(5).ويعتمد النظام السنوي في كليات ومعاهد الهيئة باستثناء التخصصات الزراعية التي يعتمد فيها النظام الفصلي. بلغ عدد المتخرجين من المعاهد التقنية لعام 2013 (17715) متخرج منهم (13453) متخرج من المعاهد المهنية والتقنية ذات الاختصاصات الهندسية والصناعية والمهنية الاخرى . لاحظ الجدول(6) والخريطة(4).

جدول (5)التخصصات والفروع المهنية في المعاهد والكليات التقنية لعام 2013

ت	التخصصات في المعاهد التقنية	التخصصات في الكليات التقنية
1	الصناعات الكيماوية	تقنيات القوالب والعدد
2	الميكانيكي	تقنيات اللحام
3	التصميم ألطباعي	تقنيات المساحة
4	تقنيات صناعه الملابس	تقنيات التبريد والتكييف
5	الإلكترونيك	تقنيات السيارات
6	الكهرباء	تقنيات المواد
7	المكائن والمعدات	تقنيات الأجهزة الصحية
8	المساحة	الحاسبات
9	تقنيات الري	القدرة الكهربائية
10	الإنتاج النباتي	الوقود والطاقة
11	الانتاج الحيواني	البتر وكيمياويات
12	بناء وإنشاءات	البيئة والتلوث
13	أنظمه الحاسبات	البناء والإنشاءات
14	أدارة المخازن	هندسة الإلكترونيك
15	السياحة و الفندقة	تقنيات البرمجيات
16	تقنيات المكائن والمعدات الزراعية	هندسة السيارات
17		هندسة الاتصالات

المصدر:- المصدر:-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي(2012-2013)،جداول متفرقة.

جدول(6)المعاهد التقنية وعدد الخريجين منها لعام 2014

ت	اسم المعهد	عدد الخريجين
1	المعهد الطبي التقني-بغداد	539
2	المعهد الطبي التقني-المنصور	451
3	معهد التكنولوجيا-بغداد	735
4	المعهد التقني-الناصرية	1050
5	المعهد التقني-الديوانية	563
6	المعهد التقني-الصويرة	203
7	المعهد التقني-السماوه	279
8	المعهد التقني-العمارة	708
9	المعهد التقني-الشطرة	697
10	المعهد التقني-الحويجة	310
11	المعهد التقني-البصرة	1599
12	المعهد التقني-الموصل	1534
13	المعهد التقني-كركوك	1523
14	المعهد التقني-الانبار	381
15	المعهد التقني-النجف	607
16	المعهد التقني-الكوت	731
17	المعهد التقني-بعقوبة	869
18	المعهد التقني-كربلاء	355
19	المعهد التقني-الدور	235
20	المعهد التقني- نينوى	295
21	معهد أعداد المدربين المهني-بغداد	217
22	المعهد التقني-بابل	960
23	معهد الفنون التطبيقية	135
	المجموع	13453

المصدر:- المصدر:-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ،خريجي التعليم العالي في العراق للعام الدراسي(2012-2013)،جداول متفرقة.

خريطة (٤) اعداد الطلاب الخريجين للمعاهد التقنية في العراق لعام ٢٠١٤

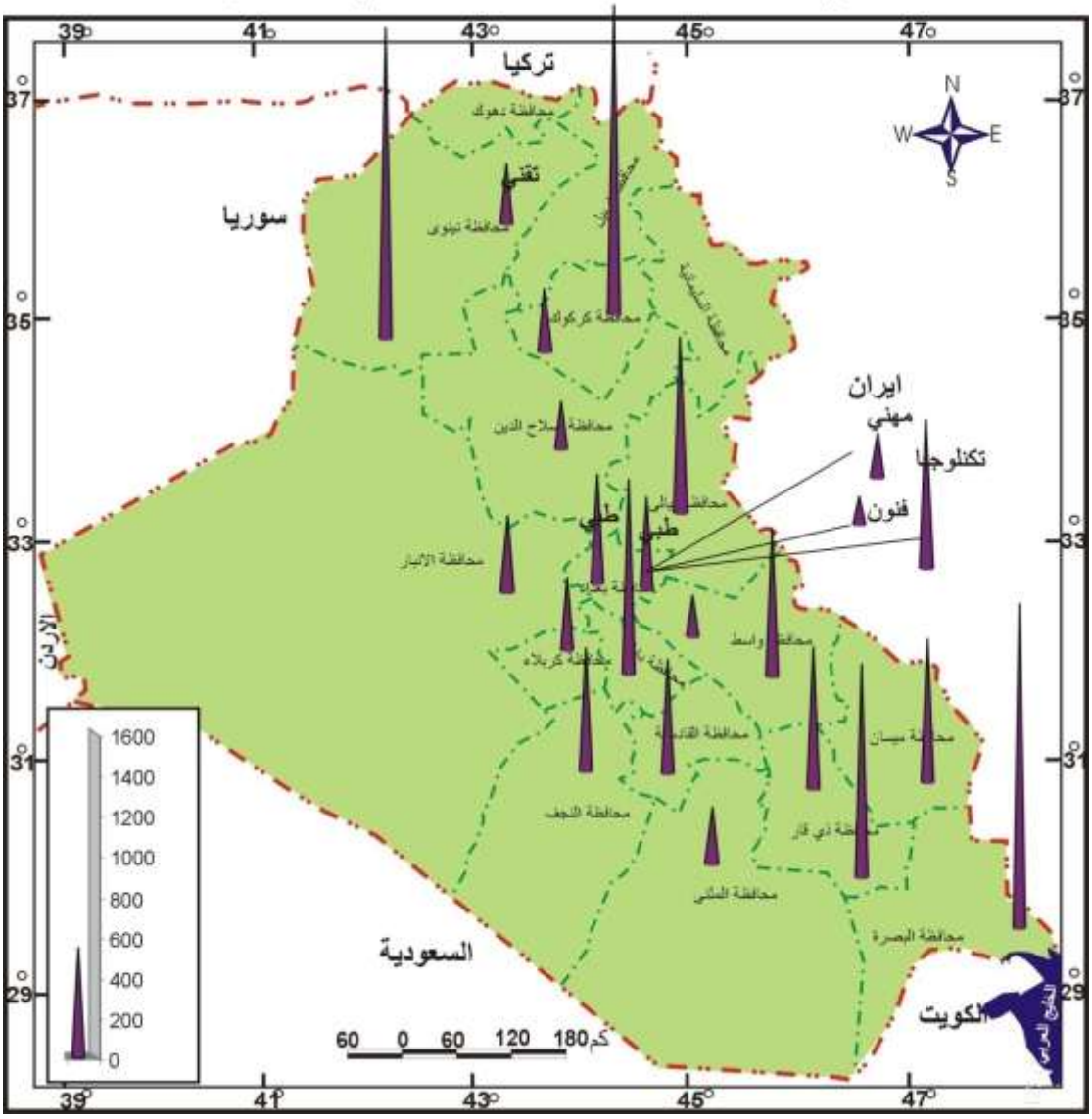

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على .جدول (6) والهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية،1-2012،1000000.

ثالثاً- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.(دائرة التدريب المهني):-

تتولى مديرية التدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مهمة التدريب المهني من خلال تأهيل وتطوير المواطنين القادرين عن العمل والعاطلين لجميع الاختصاصات المهنية والهندسية والعلمية وتنمية المهارات المختلفة بما يتناسب وتحصيلهم الدراسي ومجال نشاطهم واهتماماتهم فضلا عن ذلك فتحت أبواب التدريب إمام الطلبة المستمرين بالدراسة للاستفادة من فترة العطلة الصيفية بتلقي التدريب في كافة المراكز التدريبية.

بدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نشاطاتها التدريبي منذ عام 1971 بعد صدور قانون العمل ذي الرقم 151 لسنة 1971 وبعد ذلك تم العمل وفق بنود قانون العمل المرقم 71 لسنة 1987 النافذ.[7]

حيث قامت أولى المراكز التدريبية عام1971باتباع نظام التدريب المهني السريع بتدريب وتعليم الشباب والبالغين العاطلين عن العمل خارج إطار التعليم المهني النظامي الذي تتبعه وزارة التربية من خلال دورات تتراوح مدتها من (2-6) أشهر يمنح المتخرج شهادة الكفاءة المهنية الهدف الأساسي هو إمداد قطاعات العمل المختلفة بما تحتاج إليه وتدريب الشباب العاطلين عن العمل وتأهيلهم من اجل إيجاد فرص عمل مناسبة لهم في اغلب الأحيان حيث يتولى قسم "التوظيف" التابع لهذه الوزارة وبشكل حصري مسؤولية العثور على وظائف للخريجين .

ولذلك تستعين المديرية بـ (7) مراكز للتدريب المهني لغرض تدريب الفئات المستهدفة بواقع مركزين في (بغداد) ومركز واحد في كل من (النجف ونينوى واربيل والبصرة وكركوك) حيث تم تدريب ما يقارب من (30000)متدرب لغاية سنة 2003.[8]

في حين بعد عام 2003 استحوذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مجموعة من مراكز التدريب التابعة لبعض الوزارات والهيئات المنحلة، فضلاً عن ذلك قامت بأنشاء عدد من مراكز التدريب الشعبي (هو تدريب يهدف إلى إيصال التدريب المهني للمناطق ذات الكثافة السكانية والمتضررة من خلال تنظيم برامج تدريب شعبي في المناطق الشعبية والبعيدة من مراكز التدريب لإكسابهم مهارات معينة مثل (الخياطة والحاسبات وصيانه السيارات والكوافير واللغة العربية واللغة الانكليزية). ليصبح عدد مراكز التدريب المهني في عام 2014 (34) مركزا موزعة في إنحاء العراق عدا إقليم كردستان لاحظ الجدول(7)و(8) والخريطة(5)و(6) قامت تلك المراكز خلال عام 2014 بتدريب أكثر من (34796) متدرب من خلال (1845) دوره تدريب على مهن شملت أنواع متنوعة كما في الجدول (9) وبذلك بلغ عدد المتدربين (64796) متدرب للفترة من 1971 لغاية 2014

جدول(7) مراكز التدريب المهني وعدد الدورات والمتدربين لعام 2014

	المركز	عدد الدورات	عدد المتدربين
1	مركز الزعفرانية للتدريب المهني	143	2680
2	مركز الوليد للتدريب المهني	95	1685
3	مركز الشعلة للتدريب المهني	73	1375
4	مركز الوزيرية للتدريب المهني	102	1970
5	المركز العراق الكوري للتدريب المهني	73	1420
6	مركز المعتصم للتدريب المهني	39	720
7	مركز الرصافة للتدريب المهني	102	1741
8	مركز الحام أبو غريب للتدريب المهني	37	720
9	مركز الغذائية أبو غريب للتدريب المهني	32	640
10	مركز الإسكندرية للتدريب المهني	109	2190
11	مركز النجف للتدريب المهني	85	1645
12	مركز الكوت للتدريب المهني	53	1060
13	مركز الموصل للتدريب المهني	47	1040
14	مركز كركوك للتدريب المهني	75	1500
15	مركز الناصرية للتدريب المهني	90	1925
16	مركز خور الزبير للتدريب المهني	124	1645
17	مركز ابي الخصيب للتدريب المهني	45	676
18	مركز ميسان للتدريب المهني	28	560
19	مركز الانبار للتدريب المهني	87	1480
20	مركز البصرة للتدريب المهني	45	1080
21	مركز كربلاء للتدريب المهني	54	1080
	المجموع	1538	28272

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على .وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التدريب المهني ،دليل التدريب المهني لعام 2014،جداول متفرقة،ص15.

خريطة (٥) اعداد الدورات والمتدربين في مراكز التدريب المهني في العراق لعام ٢٠١٤

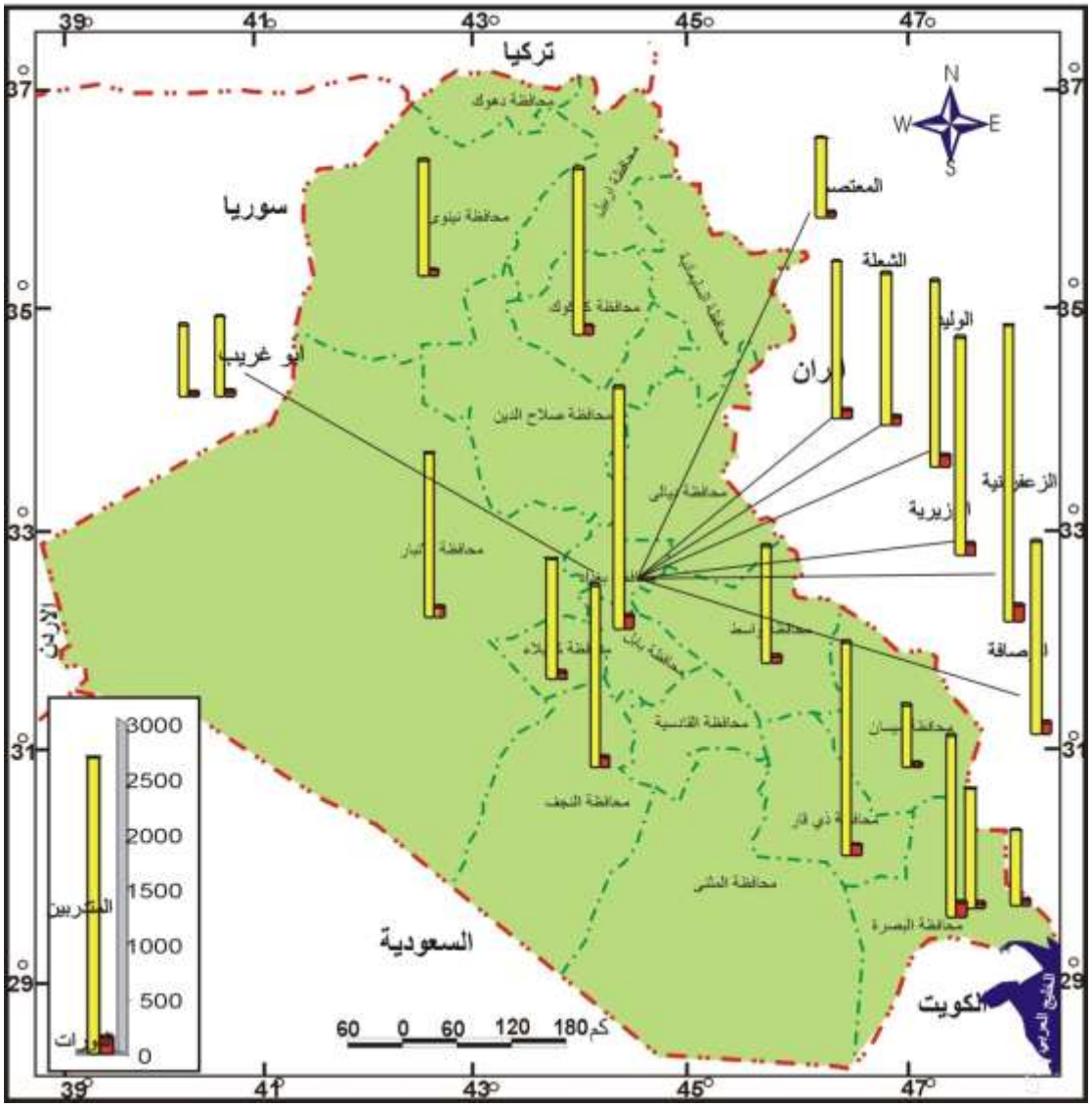

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(7)والهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية،1-2012،1000000.

الجدول(8) مراكز التدريب المهني الشعبي وعدد الدورات والمتدربين لعام 2014

ت	اسم المركز	عدد الدورات	عدد المتدربين
1	مركز ديالى للتدريب الشعبي	32	491
2	مركز مدينه الصدر للتدريب الشعبي	18	460
3	مركز حي اور للتدريب الشعبي	24	480
4	مركز الشعب للتدريب الشعبي	20	250
5	مركز المحموديه للتدريب الشعبي	32	563
6	مركز سوق الشيوخ للتدريب الشعبي	23	820
7	مركز الجبايش للتدريب المهني	19	310
8	مركز بلد للتدريب الشعبي	15	300
9	مركز بابل للتدريب الشعبي	18	305
10	مركز الشطرة للتدريب الشعبي	28	780
11	مركز النهروان للتدريب الشعبي	33	615
12	مركز الدجيل للتدريب الشعبي	12	335
13	مركز المجر الكبير للتدريب الشعبي	56	1120
	المجموع	307	6524

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التدريب المهني ،دليل التدريب المهني لعام 2014،ص14.

خريطة (٦) اعداد الدورات والمتدربين في مراكز التدريب المهني الشعبي في العراق لعام ٢٠١٤

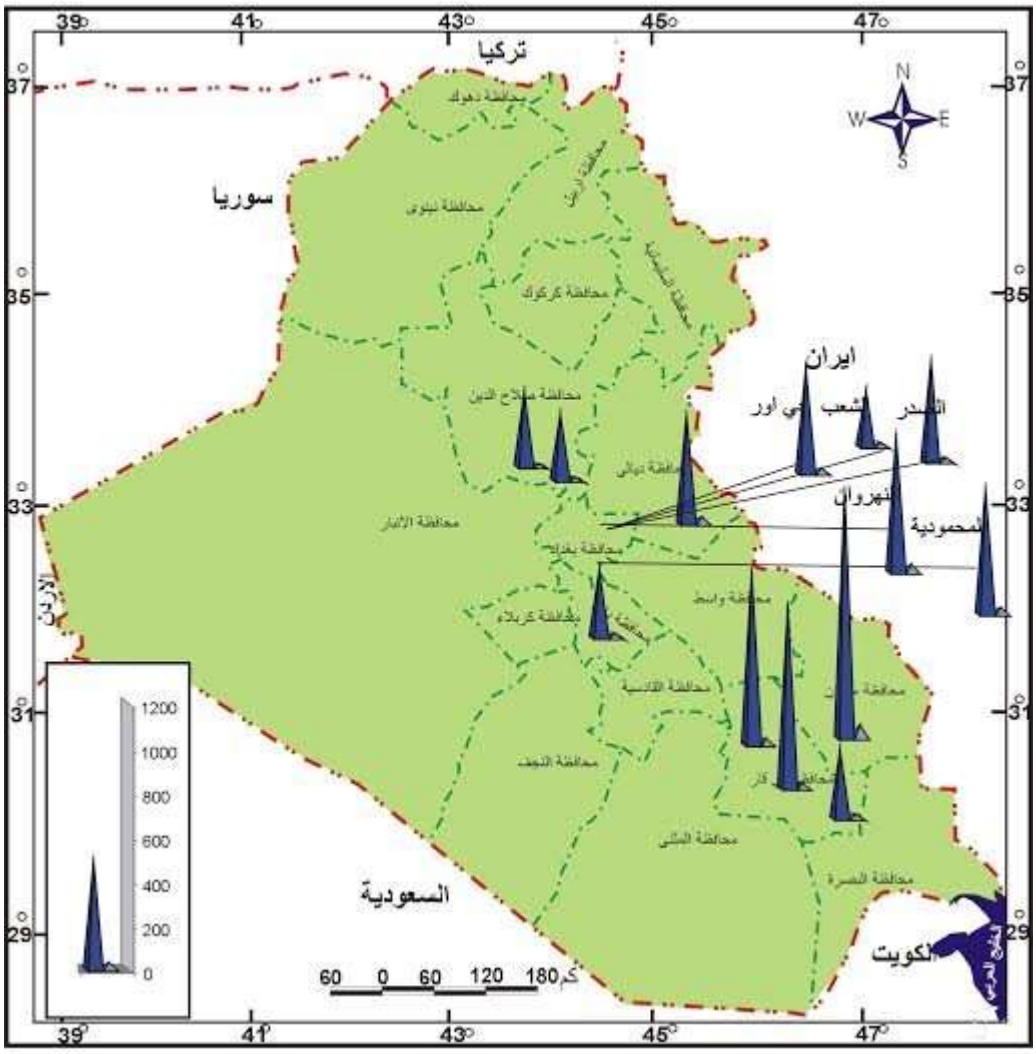

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(8)والهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية،1-2012،1000000

جدول(9)عناوين الدورات المهنية في دائرة التدريب المهني ومدتها

عنوان الدورة	مدتها	عنوان الدورة	مدتها
التكييف والتبريد	ستة أشهر	صباغة الدور	ثلاثة أشهر
اللحام	ستة أشهر	صيانة الموبايل	ثلاثة أشهر
الخراطة	ستة أشهر	صيانة أجهزة مكتبية	ثلاثة أشهر
صيانة السيارات	ستة أشهر	صيانة أجهزة الكترونية	ثلاثة أشهر
التأسيسات الكهربائية	ستة أشهر	صيانة مضخات زراعية	ثلاثة أشهر
المكنة الزراعية	ستة أشهر	صيانة المولدات	ثلاثة أشهر
المصاعد	ستة أشهر	صناعات غذائية	ثلاثة أشهر
مقاطع الألمنيوم	ستة أشهر	الرافعات الجسرية	ثلاثة أشهر
صيانة الأجهزة الكهربائية	ستة أشهر	الهيدروليكي	ثلاثة أشهر
السباكة	ستة أشهر	قوالب التسليح	ثلاثة أشهر
سمكرة وصباغة السيارات	ستة أشهر	نجارة القالب	شهرين
لف الماطورات	ستة أشهر	صيانه الحاسبات	شهرين
معدات ثقيلة	ستة أشهر	الخياطة	شهرين
التاسيسات الصحية	ستة أشهر	النسيج	شهرين
صيانة الزوارق ومحركاتها	ستة أشهر	لحام الأنابيب	شهرين
اللبخ	ثلاثة أشهر	النقش على الخشب	شهرين
البناء	ثلاثة أشهر	توصيل الأنابيب	شهرين

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التدريب المهني ،دليل التدريب المهني لعام 2014،جداول متفرقة،ص13-14.

المبحث الثاني

واقع القطاع الصناعي العراقي والقوى العاملة فيه

يعد القطاع الصناعي القاعدة المادية لتشغيل الأيدي العاملة والركيزة العلمية لتطوير المجتمع، الا أن القطّاع الصناعي في العراق عانى الكثير من المشاكل ولاسيما ما بعد عام 2003وفي جميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص، بعد أن كانت الصناعة الوطنية مزدهرة ومتطورة ومواكبة بقدر مقبول لآخر التطورات التكنولوجية على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق ولسنوات طويلة والحروب المدّمرة التي خاضها العراق لعقود نتيجة الممارسات الخاطئة للنظام السابق والتي تركت آثار مدمّرة على الاقتصاد العراقي ،ولكن مع كل هذه الظروف وغيرها والتي مرّت على العراق ما زالت عجلة الصناعة العراقية تدور وآلات مصانع القطاع الحكومي والخاص تعمل وتنتج السلع والبضائع التي تحمل جودة كبيرة وضمن المواصفات التي وضعت من قبل الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية.

بلغ حجم الطبقة العاملة العراقية 6232000 عام 2004 ليصل بعد ذلك العدد نتيجة زيادة عدد السكان لتصل إلى 8500000 عامل عام 2013،اي ان هذا الحجم قد نمى بنسبة تقترب من 25% خلال للمده أعلاه.

وتتوزع القوة العاملة وفقا لتقديرات عام 2013 على قطاع الزراعة 21.6% والصناعة 12.7% والخدمات 65،7%[9]

بلغ مجموع اعدد القوى العاملة في قطاع الصناعة عام 2014،وفق المعطيات الرسمية، حوالي 350821 عامل، وتشغل المعامل الحكومية أكثر من 65% من هذا العدد بقليل، في حين ان 35% كانوا يعملون في القطاع الخاص ،والباقون كانوا يعملون في القطاع المختلط الذي ضم مصانعا تدار من قبل الدولة - التي تملك الحصة الكبرى من الرأسمال – والقطاع الخاص، وشكل الرجال 87% من مجموع القوى الصناعية العاملة.[10]

وحسب نفس المصادر فقد كان في عام 2014 حوالي 44554 منشأة صناعية ،تراوحت ما بين 657منشأة صناعية كبيرة تشغل أكثر من30 عاملا في المصنع وقد يصل من يعمل فيه أكثر من 1000 عامل يبلغ عدد العاملين فيها 201254 عامل ، و218 منشأة صناعية متوسطة تشغل أكثر من 9عاملا إلى 29 عامل يبلغ عدد العاملين فيها 3357 عامل و43669 منشأة صناعية تضم اقل من 9 عامل ويبلغ عدد العاملين فيها 146210 عاملاً .لاحظ الجدول (10).

توزيع القوى العاملة على القطاعات الصناعية:-

تتوزع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي على الفروع الصناعي بنسب مختلفة وكما ياتي:

1- الصناعات الاستخراجية والتعدينية، والتي كانت تشغل 18% من العمال الصناعيين وتقدر ب 14% من قيمة الناتج الصناعي الكلي، خاصة الصناعات التي اعتمدت أساسا على استخراج وتصنيع النفط والكبريت والصخور الفوسفاتية ،بالرغم من ان صناعة المواد الإنشائية مثل الزجاج والطابوق تدخل ضمن هذه الفئة من الصناعات.

2- هناك صناعات أخرى شغلت نسبة كافية من القوى العاملة، ومنها الصناعات الكيميائية والبتر وكيميائية في خور الزبير، حيث كانت ثاني اكبر رافد صناعي للعمال، ويؤمن عملا ل 17% من القوى العاملة في قطاع الصناعة .كان يحسب للصناعات الكيماوية والبتر وكيميائية ما مقداره 30% من مجمل مردود الإنتاج الصناعي نظرا لارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، والقيمة المضافة أكثر من 150%.

3- الصناعات النسيجية ذات الكثافة العمالية العالية كانت تشغل 15% من العمال في القطاع الصناعي، وحسب لهذا القطاع 7% فقط من مجمل الناتج الصناعي.

4- إما صناعة المواد الغذائية وصناعة التعليب والتي شغلت حوالي 14% من العمال الصناعيين فمقدار إنتاجها عادلا 20% من المردود العام ولكن القيمة المضافة كانت اقل من 50%.

5- اما ما باقي القوى العاملة الصناعية فقد توزعت على انشطة الصناعات الهندسية والمعدنية والخفيفة والخدمات الصناعية وبنسب متقاربة كانت بمجموعها تشكل 36%من القوى العاملة الصناعية ومقدار انتاجها عادل 10% من قيمة مردود الإنتاج الصناعي الكلي.[11]

1 - القطاع الصناعي العام:-

يسيطر القطاع الصناعي العام على معظم فروع التصنيع في العراق كالصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية.

وتقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والمعدني من خلال ادارة 61 شركة مملوكة للدولة تضم اكثر من 230 معملا في المجالات الصناعية التخصصية المختلفة:[12]

1- قطاع الصناعات الإنشائية ويضم (9) شركات.2- قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية ويضم (14) شركة.3- قطاع الصناعات الهندسية ويضم (18) شركة. 4- قطاع الصناعات الغذائية ويضم (6) شركات.5- قطاع الصناعات النسيجية ويضم (7) شركات.6- قطاع الخدمات الصناعية ويضم (7) شركات.

جدول(10)القطاعات الصناعات وعدد المصانع والعاملين فيها لعام 2014

	الصناعات	عدد المصانع	عدد العمال
1	الصناعات الاستخراجية	7	3115
2	الصناعات الغذائية	7603	27030
3	صناعة الملابس والمنسوجات	4870	34386
4	الصناعات الجلدية	67	4264
5	الصناعات الورقية	5	207
6	الطباعة والنشر والاستنساخ	112	1660
7	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية	11	27817
8	الصناعات الكيمياوية	85	22148
9	صناعة المطاط واللدائن	36	4076
10	الصناعات الانشائية	3606	82150
11	صناعة الفلزات القاعدية	276	2519
12	صناعة منتجات المعادن المركبة	15910	58052
13	صناعة الالات والمعدات	28	6874
14	صناعة الآلات والاجهزة الكهربائية	8	15621
15	صناعة معدات النقل والمركبات	28	3755
16	صناعة الاثاث	12512	233306
	المجموع	44554	350821

المصدر:-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاء الصناعي ،جداول متفرقة،2014.

2- القطاع الصناعي الخاص:-

يبلغ عدد المشاريع الصناعية ضمن القطاع الخاص في العراق أكثر من 40 الف مشروع والمسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية توقفت بنسبة 90 الى 95% بعد عام 2003كان التوقف قبل عام 2003 يتراوح بين 70 الى 75% وازدادت أوضاع القطاع الصناعي الخاص ترديا بعد سقوط النظام 2003 اذ عمت العراق الفوضى والنهب وتخريب المؤسسات، في العراق اليوم 18000 مشروع صناعي خاص كاملة التأسيس لكن معظمها متوقف عن الإنتاج او تعمل بطاقات إنتاجية متدنية غير اقتصادية في مجالات متعددة، كما يوجد 14000 مشروع صناعي تحت التأسيس[13]، ولو تم تشغيل مجمل هذه المعامل لاستوعبت اعدادا كبيرة من العاملين من مختلف الاختصاصات والمساهمة في توفير المنتجات الصناعية المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج.

وقد وصلت مساهمة هذا القطاع إلى أدنى مستوياتها 1.2% من الناتج الإجمالي المحلي. مع ذلك يتركز القسم الأكبر منها في الصناعات الغذائية 381 مشروعا والمنسوجات والملابس الجاهزة 388 مشروعا والمنتجات المعدنية المصنعة 123 مشروعا والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية 122 مشروعا.[14]هذه المشاريع تتميز بالصفة الفردية من حيث الاستثمار والتنظيم والإنتاج والتسويق وتميل الى الربح المضمون بعيدا عن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعاني من المنافسة الضعيفة تجاه السلع المستوردة من الخارج، مع ذلك لا يمكن تجاهل أهمية الناتج المحلي للقطاع الخاص حسب الأنشطة.

3- القطاع الصناعي المختلط:-

حوالي60% من شركات القطاع الصناعي المختلط متوقفة عن العمل البالغ عددها 19 شركة مهملة والطبقة الوسطى التي كانت تمثل قطاع واسع ويمكنها شراء السندات والأسهم سحقت تماما خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

تواجه شركات القطاع المختلط الذي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمالها فيما يساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية ،نفس المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات العامة من تقادم المكائن والمعدات وافتقارها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والحاجة الى تدريب الكوادر الفنية على أساليب الإدارة الحديثة وضعف الإمكانيات فضلاً عن ما تعرضت له من السلب والنهب والتخريب خلال أعوام 2003 – 2004.في حين بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية(بما فيها الصناعة التكريرية وتوليد الكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 معدل 1.49% والصناعة الاستخراجية 55.45%،والقطاع الزراعي 3.6%،والخدمات 39.41%[15].

مما سبق نجد ان سبب التدهور الحاصل في القطاع الصناعي من مساهمه في الناتج المحلي وتوفير فرص العمل للقوى العاملة العراقية يرجع الى التقادم التكنولوجي للمعدات والمكائن وتأثير العقوبات الاقتصادية لأعوام امتدت الى 13 عام وسياسة الباب المفتوح للاستيراد بعد عام 2003،توقف الدعم الحكومي وارتفاع مستوى التكاليف الصناعية، واعمال النهب والسلب والتخريب بعد عام 2003.الامر الذي انعكس بدوره على ضعف استيعاب القطاع الصناعي لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني وزيادة البطالة بين صفوفهم.

حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب العراقيين من خريجي مؤسسات التعليم والتدريب المهني حوالي (37,2)% من مجموع العاطلين عن العمل في البلاد.

المبحث الثالث

مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني وعلاقتها بسوق العمل الصناعي

تمثل العلاقة بين التدريب والتعليم المهني والتقني وسوق العمل الصناعي مسألة في غاية الاهمية ،وتقاس هذه العلاقة بمدى ملاءمة مخرجات التدريب والتعليم من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل الصناعي .

ان القيام بعملية التنمية الاقتصادية المتكاملة ولاسيما في مجال التصنيع يكون من خلال اعداد القوى العاملة المدربة والمتعلمة كما ونوعا، فقد بينت بعض الدراسات ان انتاجية العامل الامي ترتفع الى نسبة (30%)بعد عام من الدراسة الابتدائية ونحو (320%) بعد دراسة امدها 13سنة وبنسبة (600%) بعد الدراسة الجامعية[16] ، وما له من دور واهمية وانعكاس على تطور المجتمع وتقدمة ومن جهة اخرى تنمية قدرات الفرد وطاقاته ورفع كفاءة وما لهذا من انعكاس ايجابي على دخل الفرد و وتنمية المجتمع وتطوره.

اذا اخذنا بالأسس العامة المتبعة لدى تقدير احتياجات مشاريع صناعية من الايدي العاملة والمتمثلة في ان كل مدير وأخصائي يعمل معه (3) فنيين(خرجي معاهد وكليات) و(5)اداريين و(8)عمال ماهرين(خرجين مدارس مهنية) و(15)عامل متوسط المهارة (خرجي مراكز التدريب المهني و(20)عامل غير ماهر[17]،وبهذا يتضح ما يساهم به مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني في هذا الهيكل المهني فهم يشكلون (49%) من المجموع الكلي للهيكل المهني اللازم لدعم وانجاح أي مشروع من مشروعات التنمية الصناعية. وهذا يوضح اهمية التدريب والتعليم التقني والمهني ودورة ومساهمته الفاعلة في اعداد الكوادر المتوسطة التي يقع على عاتقها انجاز المشاريع في البلاد.

ان ما تقدم يجعل المؤسسات التدريبية والتعليمية المهنية في العراق تحت مسؤوليه كبيرة تفرض علية العمل للحصول على مخرجات مؤهلة ومقبولة ذات جودة عالية لتلبية حاجة سوق العمل الصناعي ، وكلما كانت المخرجات اكثر فاعلية اصبح الهدف اقرب الى التحقيق.

ولكن من الضروري جداً ان يكون هناك تمييز واضح بين حاجات سوق العمل الصناعي ومن جهة العرض والطلب من جهة اخرى ،وفي العراق لا يوجد ترابط بين العرض والطلب اذ ان الحاجات والعرض من القوى العاملة تحدد في ضوء اهداف اجتماعية وسياسية وبدرجة اقل اقتصادية من قبل الجهاز التربوي والتعليمي في البلاد في حين الطلب والمتمثل في فرص العمل يعكس رغبات فردية لتهيئة مهن خاصة او وظائف عامة حكومية توفرها الدوائر والمؤسسات الحكومية، وهي قد تبتعد عن بعضها البعض اي الحاجه والعرض وبشكل واسع جداً. ولاسيما ان تخصصات خريجي التدريب والتعليم المهني والتقني لا تلبي في الكثير منها احتياجات سوق العمل الصناعي من القوى العاملة المتخصصة ،فهناك الكثير من التخصصات الحديثة المطلوبة في السوق غير متوفرة في المؤسسات التدريبية والتعليمية المهنية ومنها تخصصات (الصناعات البلاستيكية والنفطية، تصفية وتعقيم المياه ،صيانة وادامة السفن والطائرات وصياغة الذهب وغيرها من التخصصات الحديثة المطلوبة .

من ناحية اخرى كان نتيجة ما مر على العراق طيلة المدة من 1990 والى ما بعد 2003 ولحد الان بظروف غير طبيعية نتيجة الحصار والاحتلال وظروف امنية صعبة وتهجير للسكان....كل هذه الامور ادت الى تدني بشكل واضح مستوى الانتاج والتنمية وتحول الاقتصاد الى اقتصاد خدمي يعتمد على قطاعي النفط ومؤسسات الاعمال العامة فضلاً عن القطاع الخاص الذي هو مصدر اكثر من الوظائف ولاسيما الصناعية في الاقتصاد وتوقف العديد من المنشآت الصناعية فقد توقف اكثر من 150 شركة صناعية من وزارة الصناعة والتصنيع العسكري فضلاً عن مصانع القطاع الخاص .الامر الذي انعكس على أستمر انخفاض نصيب الصناعة التحويلية من العمالة اذ كانت النسبة عام 1975 30% وصلت الى 20% خلال المدة (1980-2003) حتى اصبحت لا تتجاوز12%من مجموع العاملين في العراق[18].

وفقاً لما تقدم يتضح ان هناك خللاً واضح بين سوق العمل الصناعي وناتج التدريب والتعليم المهني من جهة ثانية والذي ينعكس على ضعف انتاجية العمالة وقلة العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم والتدريب المهني في الاقتصاد الوطني ،فضلا عن ذلك ان البنية الصناعية الحالية في البلاد تجعل من الصعب في مكان استيعاب العمالة الجديدة الوافدة من مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني الى سوق العمل ، وأنشاء فرص جديدة في سوق العمل الصناعي لأسباب عدة منها ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع كلف الإنتاج والأسعار وعدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة، أزمة الطاقة الكهربائية في البلاد، عدم توفر أجهزة التقييس والسيطرة النوعية ودخول سلع صناعية غير مطابقة للمواصفات العالمية ومنافسة للسلع المحلية الملتزمة بالمواصفات المعتمدة عالميا او محليا ،سياسة الإغراق التي تمارسها الدول المجاورة، الغش الصناعي، ضعف التمويل وارتفاع كلف القروض الصناعية حتى وصل سعر الفائدة على هذه القروض الى 11% "كانت بحدود 3- 6%".

لذا لابد ان يكون هناك مجموعة من الوسائل الكفيلة للربط بين مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل الصناعي وتحقيق التوازن بين اهداف التدريب والتعليم المهني واحتياجات المجتمع وهذه والوسائل هي:-

-دراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات الواعدة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الاقتصادية والمسئولين على اختلافهم .

-تحديد المهن المطلوبة بالدرجة الأولى في الوقت الحالي وفي المستقبل للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة طبقا للتحليلات السابقة.

-بالتعاون مع مجتمع الأعمال وبالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين والوزارات المعنية يتم تحديد مواصفات المهن وتوصيف الأعمال بناء على ذلك.

- يتم صياغة المناهج الواقعية بالتعاون مع ممثلين لقطاعات الأعمال والمدرسة الفنية والشركات و لذلك وبناء على الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية وحاجة سوق العمل بما يضمن تمشيها مع المستويات المهارة العالمية وبما يناسب مستويات المستهدفة.

-الاستجابة للطلبات والاحتياجات التي يتم تقديمها على المستويين القطاعي والإقليمي طالما كانت الشروط والظروف اللازمة متوفرة، بالقطاعات الرئيسية وهي: قطاعات الإنتاج، والخدمات، البناء والتشييد إلى جانب بعض الصناعات الأخرى في مجال الزراعة، بناء على دراسات وتحليلات قطاعية وإقليمية.

-تأسيس وتدعيم آلية قوية للمراقبة والتقويم من الجهات والهيئات المعنية لضمان التحقيق المستمر للمستويات القياسية للتعليم التقني والتدريب المهني.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

- شمولية منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في البلاد من حيث عدد التخصصات، وكذلك من حيث انتشارها الجغرافي.
- ركزت منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في السابق على إكساب الملتحقين بمهارات تمكنهم من العمل في القطاع العام، وقد لعبت في تلك الحقبة دوراً مهماً، ولكن الحقبة الحالية تستدعي إحداث تغيير في المنظومة يواكب متطلبات هذه الحقبة من حيث التركيز على حاجات القطاع الصناعي العام والخاص ومتطلباته.
- يستدعي النمو السكاني وازدياد الفئات العمرية في سن العمل توفير المزيد من فرص الالتحاق في مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني، ويشكل هذا ضغطاً من حيث القدرة على الاستيعاب وتوفير النوعية المناسبة في مؤسساتها.
- يعد نقص العمالة الماهرة ذات المستوى الملائم أحد العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات في القطاع الصناعي لتوليد مزيد من فرص العمل.

- تدنّي مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع إذ ينظر إليه كتعليم بنهاية مغلقة، ولا يوفر فرصاً كافية لمواصلة التعليم لمستويات أعلى ،فضلا عن قلة فرص العمل امام الخريجين في الوقت الحاضر.
- ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته، فهي تعتمد أساساً على حجم العرض والقدرات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحصورة بشكل رئيس في مجال التدريب الأولي، ولا يتوافر رؤية شاملة عن حاجات سوق العمل في البلاد.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التدريب والتعليم المهني والتقني، أو في ادارتها، أو في التعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها.
- غياب استراتيجيات وطنية ورؤية موحدة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأحيان، وكذلك غياب إطار عام للسياسات يوجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته.
- تعدّد الوزارات والهيئات والجهات التي تتولى مهام وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني، وهذا يجعلها منظومات مجزأة ومبعثرة لاسيما في ضوء ضعف التنسيق بينها.

التوصيات:-

- دعم القطاع الصناعي الخاص لما له من دور في توفير فرص العمل لاستيعاب مخرجات التدريب والتعليم المهني من خلال دعم أسعار الوقود ودعم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة عن طريق فرض التعرفة الجمركية توفر أجهزة التقييس والسيطرة النوعية ومنع دخول سلع صناعية غير مطابقة للمواصفات العالمية ومنافسة للسلع المحلية الملتزمة بالمواصفات المعتمدة عالميا او محليا ، حل أزمة الطاقة الكهربائية في البلاد، فضلا عن توفير التمويل وخفض كلف القروض الصناعية للصناعيين.
- استحداث اختصاصات جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل ولاسيما (الصناعات البلاستيكية والنفطية، تصفية وتعقيم المياه ،صيانة وادامة السفن والطائرات وصياغة الذهب وغيرها من التخصصات الحديثة المطلوبة .
- الحاجة لرفع كفاءة المنظومة من حيث المدخلات والعمليات. ويشمل ذلك المناهج والتجهيزات وأساليب التدريب وإعداد المدربين وغير ذلك.
- يؤدي الانتقال نحو اقتصاد السوق إلى تقليص قدرات القطاع العام في تشغيل الشباب حديثي التخرج، مما يعيق فرص تشغيل خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني، وعلى تلك المؤسسات أن توجد آليات للمساهمة في التعامل مع هذا الوضع، كمساعدة الخريجين في إيجاد فرص عمل عن طريق التشغيل الذاتي أو إنشاء المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير خدمات التشغيل والتوجيه والارشاد لهم.

المصادر ..

[1]- محمد جمال برعي، التدريب والتنمية، القاهرة: عالم الكتاب،1973،ص:29.

2- صلاح نعمان العاني ،النمو السكاني وسياسة التعليم وأثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع أشاره خاصة الى فترة الحصار الاقتصادي وافاقها المستقبلية ،مجلة كلية المـأمون الجامعة، بغداد، السنة الثانية، العدد2002،6،ص15

[3]- علاء حسين صبري ،التعليم المهني مبادئ وفلسفة،(مترجم)وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية،2013،ص22

#- مصدق جميل حبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية ،منشورات وزارة التربية والاعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد ،ص237.

4 - وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني ،الطاقة الاستيعابية لمدارس المديرية العامة للتعليم المهني في العراق العراق2012،ص3.

[5]- وزارة التربية ،المديرية العامة للتعليم المهني، تقرير عن التعليم المهني في العراق ،2007،ص3.

[6] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة التعليم التقني، بيانات منشورة على موقع الهيئة الرسمي على الانترنيت(www.fte.edu.iq).

[7]- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،دائرة التدريب المهني، دليل التدريب المهني لعام 2014،ص7.

[8]- حارث حازم أيوب ،حسن حمد عبد ،التدريب المهني في العراق الواقع والافاق دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية ،العدد(39)2013،ص135

[9]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للعام 2012-2013،جداول القوى العاملة 11-15.

[10]- المصدر نفسة.

[11]- سلام كبه ، البارا دوكس الصناعي في العراق الجديد، منشور على الموقع التالي (www.tellskf.com).

[12]-فؤاد عبدالله محمد، واقع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد(٣)، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٢،ص32.

[13]- وزارة الصناعة والمعادن ،المديرية العامة للتنمية الصناعية ،بيانات غير منشورة،2012.

[14]- المصدر نفسة.
[15]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2012.
[16]- عماد حسن حسين، اثر الحصار الاقتصادي على الانفاق على التعليم في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد(31)،2007،ص88.
[17]- مصطفى محمد احمد، اسباب احجام الطلاب عن التعليم الاعدادي المهني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد،1972،ص5.
[18]- فؤاد عبد الله محمد، مصدر سابق،26.